

الإنعاطف الروسي تجاه الشرق الاوسط

(أراء حول الخليج، جدة، ديسمبر 2024)

د. نورهان الشيخ

شهد العامين الماضيين العديد من التطورات الهامة وغير المسبوقة فيما يتعلق بالتفاعلات الروسية الشرق أوسطية حيث تم قبول ثلاثة من الدول العربية، السعودية والامارات ومصر، أعضاء في مجموعة بريكس، وشركاء حوار في منظمة شنجهاى إلى جانب قطر، وهما من الأطر الدولية التي أسست لها وتقودها موسكو وبكين. يتسق هذا مع التوجه العام الذى تضمنته استراتيجية الأمن القومى الروسى الصادرة فى يوليو 2021، والتي نصت على تطوير علاقات الشراكة الشاملة والتفاعل الاستراتيجي، وتعميق التعاون فى إطار منظمة شنجهاى للتعاون وبريكس كأحد أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية وضمان الأمن القومى. وتتبنى موسكو فى هذا الاطار منظور يتجاوز البعد العسكرى الضيق للأمن القومى ويتسع ليشمل العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، الأمر الذى يتيح آفاق رحبة للتعاون والشراكة بين روسيا ودول المنطقة.

تزامن هذا مع قفزة فى الشراكة الروسية الإيرانية فى ضوء الدعم الذى قدمته طهران لروسيا خلال عملياتها العسكرية الخاصة فى أوكرانيا، وقبول طهران عضواً فى الأخرى فى بريكس وشنجهاى، مؤكدة أن تعاونها مع إيران ليس موجه ضد أى طرف ثالث، ولم ولن يكون على حساب الشراكة والتعاون مع الدول العربية لاسيما دول الخليج العربى التى تتمتع بأولوية واضحة فى السياسة الروسية. لذا رحبت روسيا بالانفتاح النسبى الذى تبديه الأخيرة على طهران والتهدئة باعتبار أن ذلك يخدم الاستقرار بالمنطقة ويتيح لها الاستمرار فى سياسة المتوازيات ودفع التعاون مع مختلف الأطراف بالقدر الذى يمضى إليه معها الشريك.

وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات حول واقع ومستقبل السياسة الروسية فى الشرق الأوسط، والموقف الروسى من قضايا المنطقة وتطوراته المستقبلية خاصة التصعيد الإيراني الإسرائيلي على خلفية الأزمة فى غزة ولبنان. وفى هذا السياق، يشير رصد وتحليل السلوك الروسى فى المنطقة وما طرأ عليه من تحولات هامة فى أعقاب الأزمة الأوكرانية إلى مجموعة من الأبعاد والتوجهات الرئيسية لموسكو، يمكن إيجازها فى الآتى.

1. تقدم الشرق الأوسط في فضاءات الحركة الروسية:

رغم إنشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا والمواجهة مع الغرب، وعلى عكس ما كان يتوقعه الكثيرين من أن يؤدي ذلك إلى تراجع اهتمام موسكو بالشرق الأوسط وإنكفائها على الداخل، فقد أدت الأزمة إلى تزايد ملحوظ في الحراك الروسي باتجاه المنطقة وفي التعاون بين الجانبين. صحيح إن اهتمام روسيا بالشرق الأوسط ليس بجديد وله امتدادات تاريخية على مدى قرون، واستطاعت خلال العقد المنصرم التأسيس لنفوذ دائم وقوى، ودور فاعل في المنطقة، كان أوضح ما يكون في سوريا التي تحتضن أكبر قاعدتين روسيتين في الخارج، طرطوس البحرية وحميميم الجوية، وذلك عبر المزج بين القوة الصلبة والناعمة، وبين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، إلا إن مستوى هذا الاهتمام شهد قفزة واضحة وتحول نوعي في أعقاب الأزمة الأوكرانية حيث نظرت روسيا إلى الشرق الأوسط كأحد الفضاءات الرئيسية الداعمة لها اقتصادياً وسياسياً، ورثة تدعم تنفس اقتصادها في مواجهة التضيق الذي مثلته العقوبات الغربية والإغلاق الكامل للفضاء الأوروبي.

فقد كانت أوروبا هي الوجهة الروسية الأولى، وسعت موسكو جاهدة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى الاندماج والتفاعل الاقتصادي النشط مع جوارها الأوروبي ومد شرايين من أنابيب الغاز تضمن الحياة والتطور لتعاونها مع أوروبا نظراً لكونها الأقرب جغرافياً وثقافياً، والسوق الأهم للطاقة الروسية وكذلك للحبوب والزيوت والأسمدة وغيرها حتى إندلاع الأزمة الأوكرانية وحظر الاتحاد الأوروبي كل ما هو روسي على إطلاقه. تزامن هذا مع ما يمكن أن يطلق عليه "الثورة الجيوبوليتيكية" بصعود الصين والهند وعدد من القوى الآسيوية ليس فقط اقتصادياً وإنما كقوى مؤثرة وفاعلة ذات مواقف مستقلة تعبر عن مصالحها وأولوياتها الوطنية. مما دفع روسيا إلى الاتجاه بمشروعها الأوراسي شرقاً باتجاه آسيا، وكان الرئيس بوتين قد طرح "المشروع الأوراسي" لأول مرة عام 2012، بأهداف وأولويات اقتصادية، وللفضاء السوفيتي السابق بالأساس، وتم إطلاق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عام 2015 كترجمة لهذا المشروع. وفي أعقاب الأزمة الأوكرانية والتطور في الشراكة الروسية الصينية على خلفية الموقف الصيني منها ورفض بكين الإنخراط في نظام العقوبات الغربية على موسكو، تم ربط الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومشروع الحزام والطريق الصيني مع الآسيان لخلق كتلة أوراسية تمتد من روسيا وبلوروسيا إلى آسيا الوسطى والصين ودول الآسيان، وتشمل الدول الآسيوية باستثناء حلفاء

واشنطن مثل اليابان وكوريا الجنوبية. وتعتبر روسيا الكتلة الأوراسية حائط صد في مواجهة واشنطن، والفضاء الاقتصادي الأهم لها.

ووفقاً لدائرة الجمارك الفيدرالية الروسية، فإنه مع التغييرات الحاصلة بعد انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وفرض حزم متتالية من العقوبات الغربية على موسكو تضمنت أكثر من 16 ألف عقوبة، لم تعد دول الغرب من الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا، وشكل التبادل التجاري مع الدول الآسيوية نحو 51% من إجمالي التجارة الروسية عام 2023. وتصدرت الصين شركاء روسيا اقتصادياً وأكبر مستوردي الطاقة الروسية حيث تم تسجيل تبادل تجاري قياسي تجاوز 240 مليار دولار، وصعدت الهند إلى المركز الثاني حيث زاد حجم تجارتها مع روسيا ليصل إلى 64.9 مليار دولار.

وقد تجاوز المشروع الأوراسي التعاون والشراكة الاقتصادية التي مازالت تمثل قلب الكتلة الأوراسية وشريانها الرئيسي، إلى التنسيق والتعاون الأمني، وتم عقد مؤتمر مينسك الدولي الثاني للأمن الأوراسي، في الفترة من 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر، على مستوى وزراء الخارجية والمعنيين، وبمشاركة حوالي 600 مشارك من 45 دولة منهم وزراء خارجية المجر وسوريا، وسفير فلسطين في بلوروسيا ممثلاً لفلسطين، إلى جانب الأمين العام لرابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنتدى التفاعل وبناء الثقة في آسيا. وخلال المؤتمر القادم 2025 سيتم تبني "الميثاق الأوراسي للتنوع والتعددية القطبية في القرن الحادي والعشرين"، تمهيداً لعقد المؤتمر على مستوى القمة وتحويله إلى إطار دائم للأمن والتعاون في أوراسيا.

في هذا الإطار، نظرت روسيا إلى الشرق الأوسط باعتباره إمتداداً طبيعياً للكتلة الأوراسية والمشروع الأوراسي الروسي، وحرصت على تعزيز التعاون مع دول الشرق الأوسط كدوائر بديلة ليس فقط للاقتصاد الروسي وإنما للدعم السياسي والدبلوماسي عبر اتخاذ هذه الدول مواقف غير معارضة لموسكو داخل وخارج الأمم المتحدة، محايدة أو مؤيدة، تكسر من خلالها محاولات الحصار وفرض العزلة عليها من جانب الغرب. وهو ما قامت به دول المنطقة، أسوة بعدد كبير من دول الجنوب، إنطلاقاً من مصالحها ومقتضيات أمنها القومي، واعتبار الصراع في أوكرانيا شأن يخص القوى الكبرى في الشمال ويتعين النأي عن الإنخراط فيه، كون "لا ناقة ولا بعير" لها فيه.

2. الإرتكاز على الشراكة مع السعودية والإمارات:

فى قلب هذا الانعطاف الروسى نحو المنطقة تحظى الشراكة مع السعودية والامارات باهتمام خاص فى أولويات السياسة الروسية كشفت عنه زيارة الرئيس بوتين للدولتين فى ديسمبر 2023، والتي كانت الأولى لدول عربية منذ إندلاع الأزمة الأوكرانية. وقد أدت الأخيرة إلى تطور غير مسبوق فى العلاقات الروسية مع الدولتين نتيجة موقفهما من الأزمة، فرغم شراكتيهما الاستراتيجية مع الولايات المتحدة إلتزام البلدان الحياد ورفضاً للمشاركة فى نظام العقوبات، ولم تستجيب الرياض للضغوط الأمريكية لوقف اتفاقات "أوبك +" مع روسيا بزيادة انتاج النفط رغم الإلحاح الأمريكى وزيارة الرئيس جو بايدن للمملكة لهذا الغرض، إنطلاقاً من مصالحها فى استمرار الاتفاق وكونه يدعم استقرار سوق النفط والاقتصاد السعودى. كما زار الشيخ محمد بن زايد روسيا مرتين بعد إندلاع الأزمة الأوكرانية وشارك فى قمة بريكس بقازان الروسية، ولعبت الرياض وأبوظبي دور الوسيط فى تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، وبين موسكو والولايات المتحدة، واستطاعت أن تقدم نفسها كوسيط فاعل وهام فى الأزمة الأمر الذى ثمنته روسيا وقدرته عالياً.

وتعتبر روسيا ضبط أسعار النفط حجر زاوية فى ضمان أمنها القومى، بأبعاده الاقتصادية، والشريان الرئيسى للاقتصاد الروسى، وتوفير الموارد اللازمة لعملياتها العسكرية فى أوكرانيا، ويأتى من ثم على قمة الأولويات الروسية، ويفرض ذلك التنسيق مع دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، باعتبارها أكبر مصدر للنفط فى العالم فى إطار مجموعة "أوبك +". إلى جانب كون البلدين فضاء اقتصادى وسوق هام للحبوب والسلع والتكنولوجيا الروسية، وتصدرت الامارات قائمة الشركاء التجاريين العرب لروسيا منذ عام 2023، بإجمالى تجاوز 11 مليار دولار، وزاد التبادل التجارى بين موسكو والرياض على نحو ملحوظ ليصل إلى 3.3 مليار دولار، ولذا حرصت موسكو ودعمت قبول عضويتيهما فى مجموعة بريكس.

3. تعضيد استقرار الشراكات التقليدية وتطويرها:

فى مواجهة الضغوط الأمريكية على دول المنطقة، كسائر دول الجنوب، للإنخراط فى العقوبات الغربية على روسيا ووقف التعاون معها، حرصت موسكو على الحفاظ على استقرار شراكاتها التقليدية لاسيما مع مصر وتركيا. وتعتبر روسيا أن مصر شريك استراتيجى هام فى المنطقة، وتتفهم موقف مصر من الأزمة الأوكرانية وتقدر عدم مشاركتها فى نظام العقوبات، واستمرارها فى تطوير التعاون العسكرى والتقنى بين البلدين، وتقدم موسكو تعاونها مع مصر خاصة محطة الضبعة النووية والمنطقة الصناعية بمحور قناة السويس كنموذج للدول الأفريقية والترويج لمشروعات مماثلة معها.

كما ساهم عدم انضمام تركيا لنظام العقوبات الغربية على تحقيق نقلات نوعية فى التعاون بين موسكو وأنقرة على النحو الذى أصبحت معه تركيا مركز Hub للغاز والحبوب الروسية، وأكبر مستورد للحبوب الروسية، وبلغت وارداتها من القمح الروسى رقم قياسي تجاوز 9 ملايين طن عام 2023، وتقوم تركيا بإعادة تصديره إلى أوروبا فى صورته الخام أو مصنوعات منه. من ناحية أخرى، ساعد الموقف التركى على بلورة تفاهمات أوسع نطاقاً بين موسكو وأنقرة حول سوريا وناجورنى كاراباخ وغيرها من القضايا الإقليمية.

وتظل سوريا الركيزة الأساسية للنفوذ الروسى فى الشرق الأوسط والحليف الأبرز والداعم الأقوى للمواقف والسياسات الروسية كتوجه عام، وهو ما بدا جلياً خلال الأزمة الأوكرانية ودعم دمشق المطلق لموسكو. وقد نجحت جهود روسيا فى إعادة تطبيع وضع سوريا الإقليمى والدولى وعودتها إلى مقعدها فى جامعة الدول العربية بالتنسيق مع شركائها فى المنطقة، وتبذل جهد واضح للمصالحة السورية التركية من ناحية وإنهاء كافة أشكال الوجود الأجنبى غير الشرعى فى سوريا، وإعادة دمج الأكراد ضمن الدولة السورية من ناحية أخرى. وقامت فى هذا الإطار بتطوير صيغة رابعة تضم وزراء خارجية سوريا وإيران وتركيا وروسيا اجتمعت لأول مرة فى مايو 2023. وفى 11 و12 نوفمبر 2024 عُقدت الجولة 22 من مفاوضات أستانا حول سوريا فى عاصمة كازاخستان شارك فيها وفود من الدول الضامنة لعملية أستانا روسيا وتركيا وإيران على مستوى الممثلين الرفيعين، وممثلون عن الحكومة والمعارضة السورية، ومندوبون عن الأمم المتحدة والأردن ولبنان والعراق. وإضافة إلى قضايا حل النزاع فى الشرق الأوسط والوضع فى سوريا تم بحث إطلاق الرهائن والبحث عن المفقودين والوضع الإنسانى، وحشد جهود المجتمع الدولى لتسهيل عملية السلام، وإعادة إعمار سوريا وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.

4. استمرار التوجهات الرئيسية للمواقف الروسية من الأزمات فى ليبيا والسودان:

صاغت روسيا موقفها من الأزمة فى ليبيا منذ بدأها وفق مجموعة من الثوابت أهمها رفض التدخل العسكرى الغربى فى ليبيا، ودعم التسوية السلمية والانتقال إلى دولة ليبية موحدة قوية لها مؤسسات فاعلة، وأن يكون لليبيا جيش موحد، وقامت بدعم المشير حفتر الذى استقبلته موسكو أكثر من مرة، مع محاولة الاحتفاظ بقنوات مفتوحة مع الأطراف الليبية المختلفة وخاصة سيف الاسلام القذافى. ويشهد الوجود الروسى فى ليبيا، الذى برز منذ عام 2019 على شكل وحدات شبه عسكرية (مجموعة فاجنر)، تزايد ملحوظ منذ مطلع العام الجارى حيث تعمل موسكو على نقل القوات والمعدات، ويقدر وجود 1800 روسى فى ليبيا.

فيما يتعلق بالسودان، أعلنت روسيا دعمها لوقف إطلاق النار في السودان دون تحرك مباشر في هذا الصدد، وتردد وجود عناصر من فاجنر تقوم بتدريب قوات الدعم السريع والتعاون معها في استخراج الذهب. إلا إنه في مايو 2024 قام المبعوث الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا، ميخائيل بوجدانوف، بزيارة بورتسودان وأعلن لأول مرة أن "مجلس السيادة السوداني هو السلطة الشرعية التي تمثل الشعب السوداني". تلى ذلك زيارة نائب رئيس مجلس السيادة السوداني مالك عقار لروسيا حيث حصل على تعهدات من موسكو بإمدادات عسكرية ضخمة مقابل الحصول على ضمانات مؤكدة لإقامة القاعدة الروسية على سواحل البحر الأحمر وامتيازات في مجالي التعدين والزراعة.

5. موقف سياسي داعم لغزة وتراجع في العلاقة مع إسرائيل:

احتفظت موسكو لعقود بعلاقات جيدة مع إسرائيل دون المساس بموقفها التاريخي والثابت الداعم للقضية الفلسطينية، وكونها عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية، والتي تم تجميدها منذ ما يقرب من العقدين، إلا إن العلاقات الروسية الإسرائيلية شهدت توتر واضح نتيجة الموقف الإسرائيلي الداعم لأوكرانيا خصوصا ملف تسليح أوكرانيا وتهديد تل أبيب المتواصل بمدنها بمنظومة القبة الحديدية وغيرها من الأسلحة النوعية.

زاد التوتر مع الموقف الروسي من غزة عقب عملية طوفان الأقصى حيث استقبلت موسكو وفد حركة "حماس" في 26 أكتوبر 2023، وهو ما فسرتة إسرائيل على أنه دعم صريح للحركة في مواجهتها. وردت مباشرة باستدعاء السفير الروسي لديها للاحتجاج معتبرة أن دعوة موسكو لحماس تبعث برسالة تضيء "الشرعية على الارهاب ضد إسرائيل"، كما أعلنت موافقتها على استقبال الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي بعد أن سبق ورفضت استقباله بحجة "التوقيت غير مناسب"، ولكن لم تستقبله حتى تاريخه.

إلا إن موسكو أبدت تمسكا بـ"حق الدولتين"، مشيرة إلى تقاعس الولايات المتحدة على مدى 75 عاما في الوصول للحل العادل والمنطقي، واستقبلت موسكو الرئيس الفلسطيني للتسيق والتشاور في هذا الخصوص. بل وشبه الرئيس بوتين "الحصار على غزة بالحصار النازي على لينينجراد". وتقدمت روسيا بعدة مشروعات لوقف إطلاق النار في غزة اصطدمت جميعا بالفيتو الأمريكي، مؤكدة أهمية التسوية السلمية الشاملة والعاجلة. واستخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن لتعطيل مشاريع القرارات التي تقدمت بها واشنطن وتمنح إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وتكرر حق الفلسطينيين في ذلك، كما رفضت القرارات التي تصنف "حماس" منظمة إرهابية، أو اتهامها باستهداف المدنيين، أو تلك التي تدعو إلى استمرار الحرب وترفض

وقف إطلاق النار. وعلى صعيد آخر، طلبت روسيا السماح لها بإنشاء مستشفى ميداني في غزة كمساعدة انسانية للفلسطينيين، إلا إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفضت الطلب الروسي.

ويمثل الدور الروسي في أزمة غزة نظيره السوفيتي إلى حد كبير، والذي لم يكن دور قائد أو مهيمن في الملف الفلسطيني مقارنة بنظيره الأمريكي، ويرجع التعقد القائم في المفاوضات لوقف إطلاق النار ليس إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وانحسار الفاعلية الروسية، وإنما إلى ضعف إدارة بايدن وعدم ممارستها ضغوط حقيقية على إسرائيل، وكونها تنطلق من موقف مبدئي مؤيد لتل أبيب وحقها في الدفاع عن نفسها ضد ما تعتبره ارهاب من جانب إيران وأذرعها في المنطقة ومنها حماس.

6. تطور ملحوظ في الشراكة الاستراتيجية مع إيران:

وضعت العقوبات الغربية الضخمة المفروضة على روسيا على خلفية العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا البلدين في خندق واحد، وجعلت كل منهما متنفس حيوي لاقتصاد الآخر، ودفعت لتفعيل ممر "شمال - جنوب" الذي يربط روسيا والهند عبر إيران، يدعم هذا الرصيد الهام من التفاهات السياسية بينهما حول مدى واسع من القضايا الدولية والإقليمية الحيوية لكليهما والتي تمس المصالح والأمن القومي للبلدين، وفي مقدمتها سوريا، وأفغانستان، وناجورني كاراباخ. هذا إلى جانب دفع التعاون العسكري بين البلدين إلى مستويات نوعية تؤثر لشراكة أعمق اعتبرها البعض "شراكة دفاعية كاملة" وإن لم تصل بعد لمستوى التحالف الكامل والمعلن، ولعل أحد أهم أبعاد ذلك إمداد روسيا بالطائرات المسيرة الإيرانية، وصفقات الأسلحة الروسية إلى إيران، وتسليمها أسلحة غربية كانت قد استولت روسيا عليها أثناء المعارك في أوكرانيا، وما تردد من تزويد روسيا بصواريخ باليستية إيرانية من طراز "فاتح 360" قصيرة المدى، مقابل مقاتلات "سو 35" الروسية لإيران.

فضلاً عن التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين لاسيما في المجال السيبراني. ومن ذلك قيام موسكو بتقديم معلومات استخباراتية لطهران قبل بدء الهجوم الإسرائيلي عليها بساعات في 26 أكتوبر 2024 حيث أبلغت إيران بوجود تحركات عسكرية أمريكية وإسرائيلية، بهدف الحد من التصعيد في المنطقة، ولعبت روسيا دور هام في دفع إيران إلى ضبط النفس في المواجهة مع إسرائيل.

وقد انتهى البلدان من صياغة اتفاقية "شراكة شاملة" بينهما تشمل الدفاع المشترك، وصفها الطرفان بأنها توضع أساساً لتعاون وثيق بين البلدين لعقود مقبلة، وتم البدء في صياغتها

مطلع عام 2022، وكان من المقرر توقيعها خلال قمة مجموعة بريكس في قازان أكتوبر الماضي، ولكن تم تأجيل ذلك ليتم خلال زيارة مقررة للرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، لموسكو نهاية العام. وسيتم كذلك إقرار مجموعة واسعة من الاتفاقات المشتركة أبرزها اتفاقاً لتسريع صفقات التنقيب عن الغاز وإنتاجه وبيعه بقيمة 40 مليار دولار. ويجعل الاتفاق لروسيا، إلى جانب الصين، الامتياز الأول في حقول الغاز الرئيسية في إيران. وفي 11 نوفمبر أعلن البنك المركزي الإيراني ربط الشبكتين المصرفيتين الروسية "مير" والإيرانية "شتاب"، في إطار تعزيز الروابط المالية والتجارية. وسيسهم ذلك في تعزيز التعاون الاقتصادي والتخلص من الدولار في التجارة بين البلدين، فضلاً عن تسهيل العلاقات الاقتصادية والسياحة بينهما. ويعد ذلك حصاد زيارات مكثفة متبادلة على مختلف المستويات، كان من أهمها زيارة رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين وسكرتير مجلس الأمن القومي سيرجي شويجو لإيران.

رغم أن الأزمة الأوكرانية قد أوشكت على الانتهاء بوصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، فإن تداعياتها لن تنتهي، وسيظل المشروع الأوراسي وإمتداده الشرق أوسطى الحاكم للسياسة الروسية، فروسيا أيقنت الدرس جيداً وتسعى للحفاظ على دوائر الحركة الآمنة والمستقرة ودفع التعاون معها إلى أقصى مدى، كما تدعم حل الصراعات ووقف الحروب كافة في المنطقة باعتبار ذلك شرط مسبق وعامل ضروري لتطوير شراكاتها مع دول المنطقة وإطلاقها لفضائات أرحب.